

الانتفاضة الشعبية الدولية والمجتمع الدولي بيت المستقبل-سراي بكفيا

١٤ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٩

في ظل الانتفاضة الشعبية التي يشهدها لبنان، ونتيجة لعدم تحمل المسؤوليات واللامبالاة والتراكمات الناتجة عن الفساد وسوء الإدارة، عقد بيت المستقبل في مقره بسراي بكفيا حلقة حوار تحت عنوان: "الانتفاضة الشعبية اللبنانية والمجتمع الدولي".

افتتح الرئيس أمين الجميل الحلقة قائلاً إن ما يشهده لبنان لم يأت كمفاجأة بل كان متوقعاً بسبب غياب الحوكمة الرشيدة في البلاد وغياب القيادة في المجالات كافة، إضافة إلى انعدام الحس بالمسؤولية. وأضاف أن التخبط الذي نعيشه والفلتان السائد ناتجان أيضاً عن تعقيدات النظام السياسي وغياب المحاور اللبناني، فالواقع الراهن مأساوي ليس لبعده الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فحسب، بل لعدم وجود محاور لبناني يعمل على إطلاق حوار في الداخل والخارج لإخراجنا من الأزمة. فالأزمة اليوم هي أزمة وجودية، ولا شيء يبشر بأن حلها قريب إذ ليس هناك من محاور يمكن أن يطرح اقتراحات حلول.

بالنسبة الى موضوعنا، ما نعنيه في الواقع بالمجتمع الدولي هو بعديه الإقليمي والعالمي معاً. وأود التأكيد أولاً أننا كلبنانيين لا نريد التهرب من مسؤوليتنا، فكلنا معنيين بما آلت إليه الأمور من مسؤولين وأحزاب سياسية ومؤسسات ونقابات، ولا أبالغ إذ أقول إن كل هذه المواقع قد دجنت! ولكن لأزمتنا أيضاً بعد خارجي لا يمكننا تجاهله، ولا بد من أخذه بالاعتبار عند مقاربتها ومحاولة فهم مختلف جوانبها كما طرح الحلول لها. هذا البعد الخارجي له جانب إقليمي وآخر دولي. الجانب الإقليمي يتضمن عوامل عدة لكنني اعتبر أن واحداً منها أكثر أهمية ومحورية وهو تدخل إيران في لبنان والعلاقة الثنائية بين البلدين إضافة إلى الدفع بلبنان إلى اصطفاقات إقليمية عبر إلحاقه بمحور الممانعة. في الماضي ولأسباب معروفة، لم يكن بإمكاننا طرح هذا الموضوع، إنما اليوم أعتقد أن طرحه على طاولة النقاش بات ليس فقط ملائماً بل ملحاً. لا يمكننا إنكار العلاقة الوثيقة بين الأزمة اللبنانية الراهنة والأجندة الإيرانية الإقليمية، لا سيما مع النفوذ الذي يتمتع به حزب الله ضمن الحياة السياسية اللبنانية، وهو الذي أعلن أن مرجعه الأساس هو السيد علي خامنئي وأكد جهاراً أكثر من مرة ارتباطه الوثيق بإيران عقائدياً وعسكرياً ومالياً ولوجستياً. يؤسفني القول إننا كلبنانيين عاجزون عن معالجة هذا الأمر الشائك بوسائلنا الخاصة، لكن يمكننا العمل على إيجاد طرف دولي حيادي يطلق مبادرة أو حواراً لحل معضلة التدخل الإيراني في إطار مرجعتين هما القانون الدولي والعدل، ويأخذ على عاتقه حل هذه المشكلة عبر آلية واستراتيجية معينة، بما يسمح للنظام اللبناني بإعادة بناء مؤسساته واستعادة ديمقراطيته. نحن نريد أن نفاهم مع إيران ويمكن لبلدنا أن يتوصلا إلى أرضية

وقواسم مشتركة دون أن تكون العلاقة الثنائية قائمة على التبعية. فإيران تتجاوز القانون الدولي في لبنان وتتجاوز ممارساتها كل المفاهيم الدولية لا سيما لجهة عملها الدؤوب على خلق سيادة موازية لسيادة الدولة. بالنسبة إلى العدل، فتعاطي إيران مع لبنان ليس عادلاً وهو غير منصف وفوقى وأدى في نهاية المطاف إلى انحلال المؤسسات، ومن حقنا كلبنانيين المطالبة باستعادة دولتنا وبأن تكون علاقاتنا مع كل الدول وفق هاتين المرجعيتين كما من واجب المجتمع الدولي مساعدتنا في هذا الأمر.

وتناولت الحلقة التي استهلّت بكلمة ترحيب لمدير بيت المستقبل، **سام منسى**، موقف المجتمع الدولي من الانتفاضة الشعبية التي يشهدها لبنان، وتحدث فيها عبر السكايب الكاتب والباحث السعودي خالد الدخيل، مدير مركز The conciliators Guild في لندن جون بل، الكاتب والباحث في معهد الدراسات الشرقية في موسكو فاسيلي كوزينيتسوف، ومن لبنان الباحث في معهد الشرق الأوسط في واشنطن حسن منيمنة، وعقب عليهم كل من السفير السابق ناصيف حتي، الأستاذة الجامعية منى فياض، الأستاذ الجامعي صالح المشنوق والأستاذ جان بيار قطريب.

أخذ الكلام منسق الحلقة **حسن منيمنة**، وبعد أن شكر الرئيس الجميل على رؤيته المتجانسة وبيت المستقبل على السعي دوماً ليس فقط لمواكبة الحدث بل لاستباقه، قال إن الحلقة تحاول وضع لبنان على تقاطع المصالح الأوروبية والأميركية والروسية والعربية والإيرانية، في محاولة لاستشراف نظرة المجتمع الدولي إلى الانتفاضة الشعبية التي يشهدها لبنان وموقفه منها. وأضاف أنه وقبل الحديث عن السياقات التي سنتناول ضمنها موضوع الحلقة، سيعطي الكلام لجون بل لاضطراره للمغادرة. وسأل منيمنة "بل": "بالنسبة إلى الموقف الأوروبي، يهنا معرفته مع الأخذ بعين الاعتبار أن أوروبا لم تعد وحدة في ظل البريكست أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتوقع أن يحذو حذوها عدد آخر من الدول، كما في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها الدول الأوروبية. فأين يقع لبنان في جدول أولويات هذه الدول؟".

في معرض رده قال **جون بل** إنه لا يوجد اليوم كيان سياسي اسمه أوروبا ولكن توجد دول أوروبية تلعب دوراً في لبنان، خصوصاً فرنسا وألمانيا وبريطانيا. واعتبر أن الأوروبيين جميعاً واقعون حالياً بين سندان أولوية تأمين الاستقرار في المنطقة حفاظاً على مصالحهم وبين مطرقة إدراكهم أن ما يجري في العراق ولبنان ودول عربية أخرى من حراك للمجتمع المدني وانتفاضات شعبية مهمة جداً لمستقبل هذه الدول. لذا وبالنسبة إلى القرارات السياسية، نراهم يجدون صعوبة بتحقيق التوازن بين أولوية الاستقرار وأهمية مساعدة الشعوب في تلبية وإعادة بناء دولها على أسس حديثة تضمن سلاماً مستداماً.

وأضاف: "أعتقد أن الأوروبيين سيعتمدون سياسة إمساك العصا من النصف بين هذين الطرفين، ما من شأنه التوصل إلى حلول ترقيعية ومؤقتة وغير مستدامة". وتابع: "أوافق الرئيس الجميل على ما قاله بشأن بعدي حل الأزمة اللبنانية، الأول محلي يبدأ من لبنان والثاني

إقليمي وهو حل معضلة التدخل الإيراني في شؤونه وأضيف إليها بعداً دولياً ثالثاً مرتبطاً بم آلت العلاقة بين طهران وواشنطن. إن أهمية الدول الأوروبية لجهة قدرتها على المساهمة بإيجاد حلول تأتي في المرتبة الرابعة بعد هذه الأبعاد الثلاثة، ما يعني صراحة أنها اليوم عاجزة عن مساعدة لبنان سياسياً. ربما لفرنسا دور مميز لكنه سيقصر على الشق الاقتصادي والمالي وسيكون على المدى القصير ليس إلا. إحساسي يقول إن المنطقة ستشهد تطورات كبيرة قد تؤثر على لبنان لا سيما ضمن ملف العلاقة الأميركية الإيرانية. من جانب آخر لا نستطيع التغاضي عن الموقف الأوروبي المعارض لانسحاب الولايات المتحدة الأحادي من الاتفاق النووي والجهد الدؤوب الذي تبذله لحماية استثمارات شركاتها في إيران لا سيما ألمانيا التي تعتبر الشريك التجاري الأوروبي الأكبر لإيران".

أخذ الكلام منيمنة وقال: "أعود إلى محاولة وضع الأزمة اللبنانية والانتفاضة الشعبية التي تشهدها البلاد في إطار سياقات تنتج عن عوامل فائقة الأهمية بالنسبة للبنانيين ولكنها قد لا تكون كذلك بالنسبة إلى مجتمع الدولي، لا سيما أن هذا الأخير عليه اليوم علامات استفهام كثيرة. إن المنظومة الدولية التي خلقت بعد الحرب العالمية الثانية بدأت اليوم بالانهيار ونرى تصاعداً لشعبوية تتحدى القوة العالمية الوحيدة وهي أميركا". وأردف: "عندما يصبح المجتمع الدولي ملتبساً يصعب التعويل عليه. الثورة في لبنان يماثلها ثورات أخرى مثل الثورة في تشيلي التي توصف بأنها نيولبيرالية وثورة أخرى في بوليفيا توصف بأنها محافظة هذا إلى جانب الوضع في هونغ كونغ وفي أماكن أخرى من العالم تشهد حالات عنف تصل إلى حد الإبادة. ومع ذلك، نرى أن المجتمع الدولي غائب كلياً عنها ومن هنا نسأل إلى أي مدى يمكننا في لبنان التعويل على المجتمع الدولي خصوصاً وأن الانتفاضة في لبنان سلمية. موضوعياً، بإمكاننا القول إن لبنان لا يحظى راهناً بأي أهمية دولية، ولا بد لنا في هذا الإطار من التذكير أنه على جسامه ما حصل ويحصل في سوريا، هناك من حاول إقناع واشنطن أن سوريا مهمة لكنها لم تقتنع، فما بالك بلبنان وهو ليس ملف ملحق ولكن ملف ملحق للملحق. السياقات التي نضع فيها الأزمة اللبنانية مهمة، فإذا وضعت في سياق الأزمة اليمنية مثلاً فقد يصبح مهماً للسعودية وإذا وضع في سياق الدخول الروسي الواسع النطاق في المنطقة قد يصبح مهماً لموسكو وهكذا دواليك".

أخذ الكلام الدكتور خالد الدخيل وقال: "في الحقيقة، عندما نريد الحديث عن الموقف العربي بعامة والخليجي على وجه التحديد مما يحدث في لبنان لا بد من الأخذ بالاعتبار السياق الاقليمي للانتفاضة الشعبية التي يشهدها لبنان والتي باتت جزءاً من الموجة الثانية للربيع العربي. الموجة الأولى للربيع العربي فشلت، وعلى الرغم من ذلك عادت الشعوب للانتفاض مرة ثانية كما رأينا في العراق ولبنان والجزائر والسودان. اسمحوا لي أولاً بالتمييز بين انتفاضتي العراق ولبنان وانتفاضتي الجزائر والسودان، حيث جاءت الثورة ضد الطبقة السياسية الحاكمة أما في بغداد وبيروت فجاءت ثورة ضد النظام السياسي ولكن أيضاً ضد التدخل الإيراني في المنطقة بعامة وفي شؤونها الداخلية خاصة. ويتضح هذا الأمر أكثر في العراق، حيث شهدنا لعملية قطع جريء ومباشر مع الطائفية وأبرز مظاهر رفض التدخل الإيراني كان احراق القنصلية الإيرانية في البصرة وكربلاء. ولا نستطيع سوى السؤال لماذا الموجة الثانية من الربيع العربي

تحصل في الجمهوريات العربية وليس في الملكيات؟ هل لأن الملكيات أغنى؟ لا اعتقد فالعراق أغنى من معظم الدول العربية وليبيا كانت مرتاحة أيام (الرئيس السابق معمر) القذافي. اعتقد أن محاولة معرفة الأسباب جديرة بالاهتمام".

وتابع: "بالنسبة إلى موضوع الحلقة السؤال الذي يطرح هو بشأن الموقف العربي تجاه لبنان. اتفق مع الرئيس الجميل أن الخطوة الأولى لحل الأزمة الراهنة يجب أن تنطلق من لبنان نفسه لا سيما لجهة مواجهة الطائفية. فهناك تماس بين الطائفية والمقاومة في لبنان بشكل مزعج، إذ أنها تستخدم كغطاء للمقاومة وغطاء للتدخل الإيراني. المشكلة الثانية تكمن في الديمقراطية التوافقية، ولا أدري صراحة كيف تجتمع الديمقراطية والتوافقية لأن الديمقراطية هي أساسا إدارة الخلافات وليست إدارة التوافقات. السؤال الذي لا بد من طرحه في إطار السياسة الداخلية اللبنانية هو حول انهيار تحالف القوى التي كانت تحسب على ١٤ آذار وعجزها اليوم عن إعادة احياء نفسها؟ لماذا هذه القوى هي غير متماسكة على عكس القوة الأخرى المناهضة لها. المشكلة الثالثة هي في إيجاد حل لسلاح حزب الله والتدخل الإيراني. إن التدخل الإيراني في المنطقة يهدف إلى تحقيق ما يسمى بتحالف الأقليات وهذا بان جليا في لبنان عبر تحالف حزب الله مع طرف مسيحي وفي العراق حيث الميليشيات الإيرانية تلعب دوراً كبيراً وفي سوريا عبر تثبيت نظام بشار الأسد العلوي وفي اليمن عبر دعم الحوثيين. الانتفاضة في لبنان قامت بوجه هذه الأمور مجتمعة، لكن تجاوز الطائفية لم يكن بالوضوح نفسه الذي جرى عليه في العراق كما الموقف الرفض للتدخل الإيراني. فلماذا نجح الشعب العراقي في القطع مع الطائفية بشكل مباشر ومعلن وجاهر برفض نفوذ إيران في بلاده، بينما يزال الموقف من رفض الطائفية ورفض سلاح حزب الله متردداً؟ اعتقد أنه لا حل لأزمة لبنان قبل حل مشكلة سلاح حزب الله وما يمنحه إياه من نفوذ في الحياة السياسية وعبره من نفوذ لإيران، علماً أن هذا الحل يجب ألا يكون عسكرياً لأن أمراً كهذا لا يصب في مصلحة أحد".

وأضاف: "نعترف أن السعودية ارتكبت خطأً استراتيجياً في الطائف عندما توافقت مع سوريا على إبقاء سلاح حزب الله. فما من مقاومة تقتل من شعبها أكثر مما تقتل في صفوف العدو. نحن ننظر الى هذا الموضوع من زاوية أن إيران هي المشكلة الأساس في لبنان والعراق، فهل لبنان مستعد لمواجهة بشكل علني ومباشر؟".

وختم مؤكداً أن "جميع الدول العربية بما فيها مصر لا تريد مواجهة التدخلات الإيرانية في المنطقة. الوضع العربي مزري وصعب، ولكن اللافت أن الشعب في انتفاضتي لبنان والعراق قرر أن يتصدى هو للدور الإيراني في المنطقة".

ومن موسكو، أخذ الكلام فاسيلي كوزينيتسوف ليتحدث عن وجهة النظر الروسية من الانتفاضة اللبنانية وقال: "الانتفاضة في لبنان ليست في دائرة اهتمام روسيا المباشر لأن لا مصالح كبيرة لها فيه. ومع ذلك فإن روسيا مهتمة بتشكيل نظام إقليمي شامل وتحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة. بشكل عام، تعتبر روسيا أن الانتفاضة هي اليوم لبنانية وليست مرتبطة بالخارج ولكنها قلقة من أن تستخدم مستقبلاً من قبل أطراف خارجية لأغراض لا تمت بصلة مع الوضع اللبناني

الراهن أو مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية للشعب اللبناني وأمر كهذا لا يصب في مصلحة موسكو. ما يهم روسيا أيضاً هو أن الانتفاضة ليست طائفية حتى الآن، وأن المطالب الاقتصادية الاجتماعية هي قاسم مشترك بين الناس يمكن أن يشكل كما في دول أخرى قاعدة لبناء الوحدة الوطنية". وأضاف: "أعتقد أنه مع موجة الربيع العربي الثانية، ثمة مجال لتطور جديد لم يكن متاحاً أمام الموجة الأولى منه. وسمحوا لي أن لا أشرك الدكتور الدخيل في قوله إن إيران تلعب اليوم دوراً أساسياً ومهماً في لبنان، إذ ما نشهده رهنأ في بيروت كما في سائر العواصم العربية هو تعاظم الانتماء الوطني والوحدة بين مختلف أطياف المجتمعات على قاعدة التشرك في الهموم الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تسمية هذه الظاهرة بالقومية الجديدة".

وعن موقف الولايات المتحدة من الانتفاضة في لبنان تحدث **حسن منيمنة** وقال: "عند الحديث عن الولايات المتحدة، لا بد لنا من الإشارة بدايةً بأننا أمام رئاسة فريدة من نوعها وأن هذه الرئاسة منشغلة بذاتها. فاهتمام أميركا اليوم داخلي منصب على مآلات إجراءات عزل الرئيس، ما أدى إلى تراجع كل الملفات الخارجية دون أن يعني ذلك بالتأكيد عدم الالتفات إليها. لمعرفة المواقف الأميركية من مسألة ما، من المهم التمييز بين الحكومة الأميركية أي الإدارة والمؤسسات الأميركية، إذ قد تختلف أهمية الملفات بينهم".

وتابع: "بالنسبة إلى فريق عمل الإدارة الأميركية، الرأي السائد بشأن الانتفاضات الشعبية لا سيما في العراق ولبنان هو ترك البيت يحترق لتغرق إيران في الوحل الذي تسببت به. هذا الفريق يعمل من مبدأ معالجة الداء وليس أعراضه أو مظاهره، ومن هنا يتركز الاهتمام على مواصلة سياسة الضغوط القصوى على إيران لتتحول من منطلق الثورة إلى منطلق الدولة، وليس على ما ينتج عن ممارساتها في المنطقة. هناك طبعاً من يخالف هذا الرأي ولكن بالمحصلة النهائية يغلب موقف عدم الاهتمام على قرار الإدارة الأميركية بشأن التعاطي مع الانتفاضات الشعبية، مع كل ما يؤدي إليه ذلك من التفريط بالحلفاء بحيث ستكون إعادة بناء العلاقات معهم صعبة جداً".

وأضاف: "بالنسبة إلى المؤسسات الأميركية التي يعتبر دورها أكثر أهمية على الرغم من أن قرار السياسة الخارجية هو أخيراً بيد الإدارة الأميركية، فهي على التوالي وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات التي يبلغ عددها ١٧ مؤسسة، ودخلت مؤخراً على الخط وزارة الخزانة. فما هو موقف كل منها من لبنان بعامة ومن الانتفاضة الشعبية التي يشهدها بخاصة؟".

بالنسبة إلى وزارة الدفاع، فهي تعتبر أنها نجحت في بناء شراكة متينة مع الجيش اللبناني لا بد من المحافظة عليها لا سيما بعدما اثبت هذا الجيش جدارته في التصدي للجماعات المتطرفة وأنه حليف يمكن التعويل عليه، علماً أن وزارة الدفاع تدرك جيداً وجود أطراف في المؤسسة العسكرية اللبنانية متعاطفة مع حزب الله. ومع ذلك، تحدث منيمنة عن وجود أقلية في وزارة

الدفاع ترى أن الاستثمار في الجيش اللبناني من خلال دعمه هو ضرب من الغباء لأنه يخدم مشروعاً يخالف الأهداف الأميركية في المنطقة، ويطالبون بقطع المساعدات عنه كما يطالبون بأن تعمد الدولة في لبنان إلى إقصاء حزب الله.

بالنسبة إلى أجهزة الاستخبارات التي وصفها منيمنة "بالشقيق الأصغر" بين المؤسسات الأميركية، قال: "لا اطلاع لي على البيانات السرية ولكن من خلال التواصل مع مجتمع الاستخبارات استطيع القول إن هناك من يعتبر أن العلاقة مع حزب الله هي علاقة منتجة كما كانت الحال بالنسبة إلى العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما في تطويق العديد من الثغرات في الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد الجماعات المتطرفة السنية. وتعتبر هذه الأجهزة أنه من الممكن التعويل على حزب الله ميدانياً، والمسألة بالنسبة إليها ليست الدفاع عن حزب الله بذاته ولكن بين وجوده والفوضى هي تفضل قطعاً وجوده وإبقاء الوضع على ما هو عليه".

وأضاف: "بالنسبة إلى الشقيق الأكبر أي وزارة الخارجية، فيمكن الحديث عن مستويين، مستوى القرار السياسي ومستوى المشاريع، وهذا الأخير يهتم بالجانب الإنمائي وجانب دعم المجتمع المدني وهو بحاجة إلى الإنحياز لأن تقييمه لا يعتمد على الواقع بل على القدرة في تحقيق الإنجازات. أما الجانب السياسي فالحلقة الأهم تبقى السفارات لأنها هي مصدر المعلومات التي يستند إليها لصياغة التقارير التي تصل إلى الوزارة ومنها إلى البيت الأبيض. اليوم، تعاني الوزارة من شواغر عدة لذلك يمكننا القول إن الإطار المعهود لم يعد كما كان عليه سابقاً. بالنسبة إلى لبنان، الأمر ملتبس واهتمام الوزارة به يدخل ضمن إطار حماية الأقليات في المنطقة ليس إلا".

وتابع: "صاحبة الرأي المختلف هي اليوم وزارة الخزانة الأميركية التي تنظر الى حزب الله على أنه منظمة إجرامية عالمية وليس فقط منظمة إرهابية وتعتبر أن محاصرته هي أولوية".

وأعطى منيمنة الكلام للمعقبين، فقالت الدكتورة منى فياض: "اسمحوا لي أن أبدأ بالتعليق على ما قاله الدكتور الدخيل بشأن تردد لبنان بالتخلي عن الطائفية. إن أهمية الثورة التي تشهدها البلاد حالياً تكمن في أن الناس تخطوا طوائفهم كما مناطقيتهم وانتماءاتهم السياسية، وباتوا يشعرون أكثر من أي وقت مضى بأولوية الانتماء الوطني أي بلبنانيتهم. كما لا يوجد في ذهن اللبنانيين عموماً والمنتمضين خصوصاً أي لبس حول دور إيران في الداخل اللبناني وأثره على الطبقة السياسية. ولكن من جهة أخرى، وبخلاف معظم الميليشيات الإيرانية العاملة في العراق، حزب الله مكون لبناني يعتبر نفسه مقاومة حررت جنوب لبنان، وثمة لبنانيون ما زالوا حتى اليوم يقولون إنه لولا حزب الله لكان الجنوب ما يزال محتلاً من إسرائيل ولكننا ما زلنا خارج

قرانا. هذا الأمر لا يمنع من النظر إلى حزب الله ككيان سمح للنفوذ الإيراني بالتغلغل في لبنان كالسرطان، ولكننا لا نستطيع القضاء عليه بسبب لبنانيته بل علينا العمل على استرجاعه من إيران. لهذه الأسباب لا يتحدث المنتفضون اليوم لا عن سلاح حزب الله ولا عن الدور الإيراني في رسم سياسة البلاد الداخلية كما الخارجية".

وأضافت: "بغض النظر عن مواقف الدول العربية والغربية من الانتفاضة في لبنان، ما تريده هذه الانتفاضة هو استعادة الدولة واسترجاع ديمقراطية البلد، ويمكن وصف هذه الثورة بأنها ثورة دستورية. وبصراحة أكثر لا مصلحة للثوار بالحديث اليوم عن سلاح الحزب أو إيران، لأن الحزب يكشف نفسه بنفسه أولاً عبر تموضعه بمواجهة الثورة واتهامها بالعمالة حماية للطبقة الحاكمة، وثانياً عبر إرسال مؤيديه إلى الشارع لتعنيف الثوار وتخوين الشعبية بينهم وجر الثورة للوقوع بمستتقع العنف وهذا ما لا نريده. إذا أردنا حماية الثورة، علينا حماية الساحات والإصرار على سلميتها وجل ما نحتاجه من الخارج هو الضغط على القوات المسلحة لحماية الثوار العزل من العنف المتفقت كما من ما قد تستدعي اتهامات حزب الله ومناصريه لبعض الثوار بالعمالة لأمركا من ممارسات عنفية ضدهم، علماً أن حزب الله هو الذي ينتظر صفقة ما بين الولايات المتحدة وإيران ويتهم الثوار بأنهم متآمرين مع أميركا!".

أما صالح المشنوق فقال إن حلقة الحوار تهدف إلى محاولة استشراف سياسة الدول تجاه الثورة اللبنانية وما هو مطلوب منها. فيما أن الميزة الرئيسية لهذه الثورة هو محليتها، بمعنى أن مطالبها محلية جداً والثوار محليون".

وأضاف: "بالنسبة إلى الدول العربية بعامة والسعودية بخاصة، قال الدكتور الدخيل أن أمل السعوديين قد خاب بلبنان بعد أن قدموا له الدعم لينتهي بالسقوط في يد إيران. خيبة الأمل هي شعور وليست استراتيجية، وسياسات الدول تقوم على استراتيجيات وليس مشاعر. مسألة حزب الله هي مسألة إقليمية بامتياز، وخبية الأمل نتيجتها العملية كانت سياسة التخلي وهي سياسة غير مفيدة في معركة مواجهة إيران. في المقابل تستمر إيران بمساعدة حزب الله حتى باتت موازنته تشبه موازنة الدول. أعتقد أنه علينا إعادة قراءة العلاقات اللبنانية السعودية لإعادة بناء مسار أكثر فعالية للبلدين، وعلى عصر الرومنسية في هذه العلاقة أن ينتهي. طرحت في السعودية مسألة دعمها للجيش لكنها تراجع عن هذا الدعم اللبناني بحجة أن لبنان يدور في الفلك الإيراني. ولكن إذا كان لبنان واقع فعلاً تحت السيطرة الإيرانية، فهل الحل هو في التخلي عنه أو حرمان الجيش من الدعم في وقت يتحجج فيه حزب الله بضعف لقوات المسلحة اللبنانية ليبرر تمسكه بسلاحه ووجوده برمته".

وتابع: "بالنسبة إلى أوروبا، لا أوافق الأستاذ بل على ما قاله من أنه لا دور للأوروبيين اليوم في لبنان، بل أعتقد أن دورهم رئيس في هذه المرحلة لأن جوهر الأزمة اللبنانية الراهنة هو اقتصادي-مالي قد تكون ممارسات حزب الله قد سببتها لكن ذبولها اقتصادية-اجتماعية، ولطالما لعبت أوروبا دوراً مهماً في هذا الجانب حتى أنهم كانوا ملكيين أكثر من الملك خلال مؤتمر سادر حين اشترطوا على الحكومة اللبنانية تنفيذ رزمة إصلاحات مقابل مساعدتها، ويعتبرون في موقفهم هذا شركاء للثورة".

بالنسبة إلى روسيا، اعتبر أن الحضور الروسي في المنطقة تعزز كثيراً، ما يرتب عليها مسؤوليات جمة إذ ما من نفوذ دون واجبات. ورأى أن الدور الذي تعلبه القيادة الروسية في لبنان غير بناء ويمكن لها أن تضطلع بدور أكبر لا سيما وأن علاقتها مع إيران علاقة عميقة وبإمكانها الضغط عليها أو التأثير بها.

أخذ الكلام الأستاذ **جان بيار قطريب** وقال إنه سيتحدث عن محاور ثلاثة، التشخيص والوقائع والتوصيات. فيما يتعلق بالتشخيص قال إن اندلاع الثورة في لبنان أنعش الحق بالتمرد الذي كفه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مقدمته وجاء فيها: "ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم". وأضاف أن العلاقات الدولية تنتظم على أعمدة ثلاث: الأمن القومي، الاقتصاد وحقوق الإنسان أو القيم العالمية، ولكل دولة سلم أولياتها في ترتيب هذه المبادئ. يحق للمجتمع الدولي استخدام مبدأ الشرطية (Due-Delignce) عندما تنتهك دولة ما حقوق الإنسان.

بالنسبة إلى الوقائع قال إن المجتمع الدولي يشترط أو يتمنى اليوم الحفاظ على أمن المتظاهرين وحق التعبير والرأي، ويلعب الأميركيون هنا دوراً بارزاً، كما ثمة إلهام للتوصل إلى حل للأزمة. ما بات جلياً هو أن الثورة جعلت من الشارع رقماً صعباً عند الولايات المتحدة وجميع الدول الأوروبية، وبالنسبة إلى تشكيل الحكومة تقول الأوساط الأميركية أن واشنطن لن تفرض أسماء ولكنها سترفض أسماء وبوصلتها في هذه العملية ستكون الشارع.

وعن التوصيات، تحدث عن أهمية توحيد الأولويات ورفعها إلى المجتمع الدولي والتخلي عن الحساسية التي يبديها الثوار من لقاء أي موفد أجنبي، ولا بد في هذا الإطار من التمييز بين التدخل البناء الذي يعزز المؤسسات الشرعية كما حصل في مؤتمر سادر والتدخل الهدام الذي يقوضها ولا يمر عبرها كما تفعل إيران. وأكد أخيراً على أهمية أن يكون للحراك حضور ودور في صياغة تقارير الظل الأممية.

استهل السفير السابق **ناصر حتى** تعقيبه بالقول إن لبنان مصاب بلعنة الجغرافيا كما مصاب بلعنة الطائفية، مصوباً أن التوافقية التي نص عليها الدستور لا تعني موافقة جميع المكونات على أمر ما بل إشراكها جميعها في الحكم.

واختزل المشكلة اللبنانية بعدد من العوامل المحلية والخارجية أولها محاولة الطبقة السياسية وبعض الدول طمس المسبب الأول للأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي يعاني منها لبنان وهو المنظومة الاقتصادية المعتمدة والتي أثبتت مراراً وتكراراً فشلها. العامل الثاني هو الطائفية المتجذرة وعدم الخروج من منطق الدين في مختلف الجوانب الحياتية كما في تسيير شؤون الدولة سياسة وإدارة. العامل الثالث هو فشل العقد الاجتماعي السائد والذي جعل من لبنان بلداً طارداً لإبنائه، مؤكداً الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد كما الحاجة إلى إقامة نظام دولة حديث. وشدد رابعاً على أن الحديث عن حكومة تكنوقراط لا يعني أن يكون أعضاؤها غير مسيسين بل أن يكون من اصحاب الفكر المستقل. بالنسبة إلى العوامل الخارجية قال إنه طالما لم يحترم مبدأ القانون الدولي الذي يقول بعدم تدخل دول في شؤون دول أخرى، سيبقى النظام الإقليمي نظاماً فوضوياً ولن يجد الاستقرار سبيله لأي دولة في المنطقة.

أخيراً، قال إنه من المفيد التعويل على دور أوروبي لمساعدة لبنان في الخروج من أزمتته بجوانبها كافة، لا سيما أنه دور غير مستفز ولا يثير الحساسيات.

ورداً على المعقبين قال الدكتور **الدخيل**: "أبدأ مع السيدة فياض. نشأ النظام السياسي اللبناني على أساس المحاصصة الطائفية وقد استغلت إيران هذا النظام لتحقيق مشروعها الإقليمي في قيام تحالف الأقليات كما استغل حزب الله هذا النظام واتخذ غطاء له. أي معالجة لمشكلة حزب الله يجب أن تأتي من الداخل اللبناني. أوافق السيد المشنوق على قوله إن خيبة الأمل ليست استراتيجية، ولكن من ناحية أخرى كيف تريدون من السعودية أن تساعد لبنان دون أن يكون اللبنانيون هم القيمون على مؤسساته حتى بات باستطاعتنا القول إن هذه الأخيرة قد انحلت تماماً بالمعنى الذي تفترضه الشرعية والسيادة. ربما تكون السعودية قد أخطأت عندما أوقفت مساعدتها للجيش اللبناني ولكن لا يمكن للمملكة إلا التوجس عندما ترى الحجم الذي بلغته سيطرة حزب الله ومن خلفه إيران على جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها. عندما يعلن السيد نصر الله جهاراً ولاءه للمرجع الأعلى في إيران، وعندما تكون له اليد الطولى في رسم سياسات البلد الداخلية والخارجية، يحق للسعودية أن تتساءل وتكون حذرة".

وسأل **منيمنة**: "هل الاعتراض على التبعية الإيرانية يستتبع تبعية جديدة؟ بمعنى الخروج من العباءة الإيرانية والدخول إلى العباءة السعودية وهل هذا ما يفسر فرض الاستقالة على الرئيس سعد الحريري من الرياض؟".

الدخيل: "إن العلاقات اللبنانية السعودية لها تاريخ عريق ولم تكن يوماً علاقة تبعية. العلاقة اللبنانية الإيرانية قائمة على التبعية وأبلغ مثال على ذلك التحول الذي طرأ على مواقف الرئيس ميشال عون حتى بات يشكل غطاءً مسيحياً لحزب الله. المشكلة التي نعجز حتى الآن عن فهمها هي عدم قدرة القوى اللبنانية المتحالفة مع السعودية على تشكيل قوة وازنة في البلاد".

ومع فتح باب النقاش، رد الناشط **فرد خير** على قطريب قائلاً: "كنتنسيقيات الثورة، أعتقد أننا يجب ألا نتواصل مع الخارج أولاً من حيث المبدأ، علماً أننا لا ندعي تمثيل الثورة ودورنا اليوم يقتصر على المساعدة في التنظيم ليس إلا. الثورة هي للناس ومطالبهم محددة جداً: تشكيل حكومة متخصصة ومستقلة تجسد طموحاتهم وتعمل على حلول جديّة للأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية التي تواجهها البلاد. إذا وثانياً، نحن مقتنعون أننا إذا تواصلنا مع الخارج نعطي مبرراً للطرف الآخر لقمعنا. نحن لبنانيين خالصين ولدينا مطالب جلها اليوم اقتصادية اجتماعية ويعود للحكومة اللبنانية عند تشكيلها التواصل مع الخارج".

الناشط **مارك ضو** قال: "العنوان الأساس للمرحلة الحالية هو ابتزاز الطبقة السياسية للمجتمع الدولي لا سيما لجهة الأقليات وأزمة النازحين. الدولة اللبنانية مختطفة من قبل حزب الله وحلفائه الذين جعلوا لبنان يدور في الفلك الإيراني، وهذه القوى ما تزال مهيمنة حتى الآن. صحيح أن للثورة مطالب اقتصادية واجتماعية، لكن تطرح بالتوازي نواة لتطوير عقد اجتماعي جديد ينقل اللبنانيين من وضعية الجماعات الطائفية إلى وضعية الأفراد المواطنين". واعتبر أن التغييرات الأساسية التي يجب أن تطرأ على صعيد علاقة لبنان بالمجتمع الدولي تبدأ على المدى القريب بفرملة الابتزاز بموضوع الأقليات والنازحين واستعادة الدولة اللبنانية من خاطفيها، وعلى المدى المتوسط خلق نواة معارضة تكون حربة متعددة الرؤوس تعمل في مواقع القوة السياسية لتعديل الأجندة السياسية، وكلما تطورت يمكن لها استقطاب قاعدة شعبية أوسع تسمح في مرحلة لاحقة من تغيير الطبقة السياسية. على المدى الطويل، لا بد من العمل على تغيير مفهوم الانتماء إلى الدولة اللبنانية لنتقي به إلى مستوى المواطنة الحقة. وختم مؤكداً أن "الثورة اللبنانية هي فرصة حقيقية أمام المجتمع الدولي لخلق دولة مستقرة في الشرق الأوسط، ومن هنا أهمية حمايتها".

أخذ الكلام الدكتور **عصام خليفة** وقال إن لبنان اليوم على مفترق طريق لا تفوق خطورته إلا أهميته، لأن العامية الكبرى التي نشهدها اليوم هي الأمل بإمكانية النهوض مجدداً بالمجتمع والدولة علماً أن المخاطر التي نواجهها كبيرة لا سيما على صعيد ما يشهده الإقليم. وتحدث في هذا الإطار عن الهندسة الجديدة الجارية لشعوب المنطقة من سوريا إلى العراق وصولاً حتى لبنان، معتبراً أنه "ليس من قبيل الصدفة وجود أكثر من مليون غير لبناني في لبنان". وتحدث

أيضاً عن الأطماع الإسرائيلية المتواصلة في مياه لبنان ونفطه وعن المشاكل التي تفتعلها حول ترسيم الحدود وهي مرسمة. والخطر الأكبر يبقى بنظره محلي وهو الانهيار المالي والنقدي الذي تشهده البلاد والذي "إذا استمر سيؤدي إلى انفجار اجتماعي خطير ستكون سماته الرئيسة الفوضى والعنف".

وأضاف: "الدستور الإيراني ينص أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا حدود لها ويتوافق هذا الأمر مع مبدأ تصدير الثورة. ولا يجادل أحد في تغلغل إيران في المنطقة بعامة ولبنان بخاصة. إنما لا نستطيع بالمقابل أن ننكر أن حزب الله هو مكون لبناني، حرر جنوب لبنان ويلعب دوراً مهماً في الدورة الاقتصادية. والسؤال الذي يجب طرحه على القوى الدولية والعربية هو كيف نوقف خطر إسرائيل على لبنان؟ أعتقد أن معضلة حزب الله لا تحل إلا عبر تعزيز لبنانيته ودمجه بالدولة ما سيسمح بالتوازي بتقوية الجيش".

وتابع: "أرى أنه من باب مصلحة لبنان يجب أن تصل آراء المنتفضين كما المعارضين إلى القوى الدولية والطلب منها المساعدة على الحد من التدخل الإيراني في شؤون البلاد الداخلية وعدم توطين الفلسطينيين والسوريين في لبنان. ويمكن للدول العربية كما الغربية الاستثمار في لبنان ما من شأنه الحد من البطالة والفقر، فالتخلي عن لبنان يدفعه إلى المحرقة والنار تمتد شرقاً كما تمتد غرباً. محلياً علينا الضغط على الأحزاب لتشكيل الحكومة القادرة على النهوض بالبلد وتشكيل لجنة تتحاول مع العامية واعتماد مبدأ أن السبيل إلى مساءلة الفاسدين ومختلسي المال العام هو القضاء وتحت مظلة القانون والقوانين موجودة وليس علينا سوى الدفع باتجاه تطبيقها".

أخذ مدير بيت المستقبل سام منسى الكلام وقال: "إن طرحنا لموضوع العلاقة بين الانتفاضة والخارج لم يأت من عبث ولم يأت من منطلق طلب الحماية أو الاستقواء إنما لأن المعضلة في لبنان لها بعدان داخلي وخارجي. نحن لا نعيش انتفاضة داخلية فحسب بل نشن علينا حرب خارجية بفعل تدخل إقليمي ممنهج ومنظم يستخدم بيئة محلية. ولا يمكننا فصل الاقتصاد عن السياسة كما لا يمكننا تحقيق انجازات على الصعيدين الاقتصادي والمالي إذا لم نغير جذريا واقعنا السياسي. وعلى أهمية الانتفاضة علينا الإقرار أن لبنان ليس الشارع فقط وعلينا بالتوازي مع الانتفاضة إنشاء جبهة للتفاوض على الخارج وإظهار أن لبنان ليس حزب الله فقط وأن مؤسسات الدولة مخطوفة وعلينا العمل بالتوازي من خلال جبهة تتواصل مع الخارج. المشكلة الأساس التي يعاني منها لبنان هي إيران وتدخلها في شؤونه وهذه المشكلة لا تعالج بمكافحة الفساد أو حل مشكلة النفايات أو الكهرباء أو استعادة الأموال المنهوبة".

أما لما حريز من الحزب التقدمي الاشتراكي فقالت: "اعتقد أن هناك التباساً حين نقول إن الانتفاضة بدأت بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، فهي بالواقع بدأت قبل ذلك من خلال تحركات عدة شهدتها الساحة اللبنانية. ما ميز حراك اليوم هو إجماع الناس عليه وعبوره للطوائف والمناطق فتحول إلى ثورة عارمة. الثورة حققت توازن في الشارع السياسي لا سيما لجهة العلاقة مع حزب الله عززت الأحزاب السياسية سابقاً عن تحقيقه. الموضوع أكبر من استعادة أموال منهوبة ووضع سياسات اقتصادية ومالية ونقدية جديدة لأننا كنا ذاهبون إلى مؤتمر تأسيسي جديد يغير الكيان اللبناني. علينا التسلح بالوعي لا سيما في ظل الخطاب التقسيمي الذي نشهده كما على الثورة عدم إشهار العداء للأحزاب السياسية كافة لأن هذا الأمر خطر وقد يوصلنا إلى أحداث أمنية نحن بغنى عنها".

أما الأستاذ سليم معوشي فقال: "مشاكلنا كثيرة جداً وعلينا المشي خطوة خطوة لحلها. اليوم نحن على باب انهيار اقتصادي وإذا لم نعالج هذه المعضلة لن يبقى هناك من بلد لنرى في فلك من يدور! باستثناء حزب الله، كل الأطراف الفاعلة في البلاد قبلت بحكومة اختصاصيين مستقلين وعلينا العمل على إقناع حزب الله باستنهاض لبنانيته وبمقدور الحراك الاضطلاع بهذه المهمة عبر فتح باب الحوار والنقاش مع الحزب، لا سيما وأن حكومة كهذه لن تكون دائمة بل هي حكومة مؤقتة لإنقاذ البلاد".

الناشط بشار الحلبي قال: "ما سأقوله قد يبدو للبعض أنه عكس التيار. نحن في الشارع منذ ٥٨ يوماً والثورة ليست ضد حزب الله أو إيران، دون أن يعني ذلك انكاراً للمعضلة التي يشكلها تدخل إيران في شؤون لبنان أو سلاح حزب الله. لكن الثوار مطالبهم واضحة جداً: حكومة اختصاصيين مستقلين لأنهم فقدوا الثقة بمختلف أطراف الطبقة السياسية، وكل الأحزاب مسؤولة عما آلت إليه أوضاع البلاد وليس حزب الله فقط. النقطة الثانية التي أود التشديد عليها وهي أشبه برسالة أوجهها اليوم إلى الأحزاب السياسية مفادها أنها لا تستطيع اليوم إعادة تسويق نفسها والعودة بمجرد اعتمادها لخطاب معارض أو إصلاحي. النقطة الثالثة هي التواصل مع المجتمع الدولي، واعتقد هنا أننا ما زلنا في موقع المعارضة داخل البلد ولا وزن لنا والتواصل مع الخارج ليس من مهامنا".

وأخذ الكلام منيمنة موجزا بالقول إن "المداومات أسفرت عن نتيجة مفادها أن الأزمة اللبنانية لا مكان لها ضمن أولويات المجتمع الدولي ولا توجد رؤية لدى هذا الأخير حول كيفية التعاطي معها أو اقتراح الحلول لها. من جهة أخرى، لا توجد أيضاً رؤية لبنانية موحدة حول ما هو المطلوب من المجتمع الدولي وكيفية التعامل معه".

وختم الرئيس الجميل الحلقة بشكر الحضور مؤكداً مرة جديدة على أهمية واستثنائية الثورة التي يشهدها لبنان راهناً ومعتبراً أنها فرصة تاريخية للبنان والطريق أمامها لن تكون معبدة لأنه من الصعوبة بمكان دفع الطبقة السياسية المتجذرة إلى التخلي عن كل مكتسباتها. وحذر مرة جديدة من مغبة اختراق الثورة كما من خطر استخدام أساليب قمعية جديدة والإفراط بالقوة في التعامل مع الثوار لا سيما في مرحلة تأليف الحكومة اللبنانية بشقيها التكليف والتشكيل.